

Distr.: Limited
13 June 2025
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو - 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

/المقرر: السيد رودريغ إدغار تشوفو مونغو (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم

((البند 3 (ب))

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجاته على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات السياسية

1 - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في 14 أيار/مايو، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجاته على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات السياسية (A/80/65).

المناقشة

- 2 - أعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير وشددت على أهمية التقييم. وسلط أحد الوفود الضوء على أهمية كفاءة أن تهدف التقييمات إلى قياس النتائج وليس المخرجات. وتساءل الوفد عن الطريقة التي سيتم بها توجيه الأمم المتحدة في هذا الاتجاه، وإلى أي مدى يجري تنفيذ هذا التحول في جميع الكيانات.
- 3 - وفيما يتعلق بطريقة الأمانة العامة للمساعي الحميدة والوساطة، أشار أحد الوفود إلى الصيغة الواردة في الفقرة 33 من التقرير، والتي ذكر فيها أن الوساطة ساعدت على التوصل إلى وقف الأعمال العدائية في غزة في عام 2022. وطلب مزيداً من التفاصيل بشأن كيفية قياس الفعالية في هذه الجهود.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- 4 - وأبرز أحد الوفود أن صانعي القرار ودافعي الضرائب يتوقعون من المنظمات التي تدعمها الأمم المتحدة أن تنظم نفسها بنفسها وأن تتحسن وتطبق الدروس المستفادة. وأكد على التقييم باعتباره أداة حيوية في المجال الإداري. ورحب الوفد نفسه بالعدد المتزايد من الكيانات التي لديها سياسات وخطط للتقييم، وتساءل عن كيفية الاستفادة من التحول الرقمي وتحليلات البيانات لتعزيز التقييم.
- 5 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن التقرير يتضمن تعميمات لا مبرر لها. ولاحظ الاهتمام بالنتائج العملية للتقييم، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه القصور في جهود بناء القدرات على تنمية الاقتصادات النامية، ونقل المعرفة، ودعم استراتيجيات التنمية الوطنية، وإقامة شراكات موثوقة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص على الصعيد المحلي.
- 6 - وأشار الوفد نفسه إلى استخدام مصطلحات غير متفق عليها في التقرير. وشدد على أن الدول الأعضاء لم توافق على خطتنا المشتركة والأمم المتحدة 2.0، وأن ميثاق المستقبل ليس وثيقة توافقية، واقترح الإشارة فقط إلى أحكامه التوافقية.